"رايتس مونيتور" تطالب بتوفير الرعاية الطبية للمعتقلين بعنبر القصر العيني

هيومن رايتس مونيتور :: HUMAN RIGHTS MONITOR
ساعة واحدة ·

"هشام جعفر" ... صحفي يواجه الاهمال الطبي والسلطات تتعنت في تلقيه العلاج

كانت السلطات المصرية قد اقتحمت مؤسسة "مدى" واعتقلت رئيسها الصحفي المصري "هشام جعفر" في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2015، واحتجزت العاملين بالمؤسسة داخلها ومنعهم من مغادرتها أو العودة إلى منازلهم، كما قامت باعتقال الصحفي "حسام السيد" – عضو مجلس تحرير موقع إسلام أونلاين السابق.

قامت باقتياد"جعفر" إلى منزله لتفتيشه وحطمت محتوياته واعتدت بالضرب على ابن "جعفر" قبل أن ينقل إلى سجن "العقرب" وتقوم نيابة أمن الدولة العليا بإصدار أوامرها بحبسه على ذمة التحقيقات في القضية رقم 720 لسنة 2015 حصر أمن دولة، ومازال "جعفر" معتقلا حتى هذه اللحظة دون أن يكون قد ارتكب أي جريمة.

وفي عنبر المعتقلين بالقصر العيني، قرر المعتقلون الدخول في اضراب عن الطعام احتجاجًا على المعاملة السيئة التي يلقونها من قبل رجال الامن، وهم المستشار "محمود الخضيري والمستشار علاء حمزة والمهندس جمعة محمد والباحث هشام جعفر ". وذلك للامتناع عن توفير الطعام والأدوية لهم ومنع الزيارات. أما "هشام جعفر". فجدير بالذكر انه قد سبق و قد تم تحديد موعد لاجراء العملية الجراحية للصحفي هشام جعفر ثلاث مرات وفي كل مرة لا تحضر "عربة الترحيلات " لنقله من مستشفى القصر العيني إلى مستشفى المنيل الجامعي .

وحملت الأسرة وزارة الداخلية و نائب مأمور و مشرف العنبر المسؤلية الكاملة عن حالة "جعفر"، الصحية. وحملت أيضًا الطبيب المسئول عن العنبر المسؤلية عن التقرير المزور الذى كتبه و اوصى بخروج هشام الى محبسه بالاتفاق مع طبيب مسالك بولية دون إجراء الكشف الطبي و دون ان يتم ارسال عربة الترحيلات له للقيام بالعملية الجراحية المطلوبة، فيما شدد المعتقلون على ضرورة، الضغط على الأطباء لإخراجهم من العنبر على الرغم من عدم تلقيهم العلاج اللازم حيث مقرر لهم إجراء عمليات لم تتم حتى الآن وفحوصات طبية يتم المماطلة في إجرائها.

الثلاثاء 23 أغسطس 2016 06:08 م

طالبت منظمة "هيومن رايتس مونيتور" سلطات الانقلاب بتوفير الرعاية الطبية اللازمة للمعتقلين داخل عنبر القصر العينى ووقف نزيف الانتهاكات والجرائم التى تتنافى مع ادنى معايير حقوق الانسان وتتنافى مع الرعاية الطبية التي هي حق أصلي وأساسي تقره جميع الدساتير والقوانين المحلية والدولية

ودخل عدد من المعتقلين بعنبر القصر العينى فى إضراب عن الطعام احتجاجا على سوء المعامله والتعنت في علاجهم وإجراء العمليات الطبية المقررة لهم منذ فترات بما ساهم في تدهور حالتهم الصحية وهو ما يعد عملية قتل بالبطيء ومن بين الذين أعلنوا إضرابهم المستشار "محمود الخضيري والمستشار علاء حمزة والمهندس جمعة محمد والباحث هشام جعفر بعد الامتناع عن توفير الطعام والأدوية لهم ومنع الزيارات

وحملت منظمة مونيتور فى بيان لها اليوم الثلاثاء عبر صفحتها على فيس بوك سلطات الانقلاب مسئولية سلامة المُعتقلين النفسية والبدنية والصحية، وناشدت المقرر الخاص بلجنة الأمم المُتحدة المعني بالتمتع بأعلى مستوى من الرعاية الطبية التدخل وتسليط الضوء على الأزمة الحالية التي تعيشها أُسر المُعتقلين جراء الإهمال الطبي المُتعمد من قبل السلطات القائمة على إدارة مقار الاحتجاز على مستوى القُطر بأكمله
وذكرت المنظمة أن جعفر يحتاج الى إجراء عملية جراحية بشكل عاجل إلا أنه يتم التعنت فى نقله من مستشفى القصر العيني الى مستشفى المنيل الجامعي رغم تحديد الموعد ثلاث مرات سابقة

وحملت أسرة الصحفى وزارة الداخلية بحكومة الانقلاب ونائب مأمور ومشرف عنبر المعتقلين بالقصر العينى والطبيب المسئول عن العنبر المسؤلية عن التقرير المزور الذى كتبه و اوصى بخروج هشام الى محبسه بالاتفاق مع طبيب مسالك بولية دون إجراء الكشف الطبي ودون ان يتم ارسال عربة الترحيلات له للقيام بالعملية الجراحية المطلوبةبما يخالف القواعد النموذاجية لمعاملة السجناء في الخدمات الطبية 22.

وأشارت المنظمة الى أن النيابة العامة مسؤولة ومشاركة في جريمة القتل البطيء للمعتقلين بداخل مراكز الاحتجاز، بسبب عدم التحقيق الجدي في هذا الملف، وتجاهل مبدأ المساءلة، برغم وجود تقارير الطب الشرعي، والتقارير الفنية التي تؤكد عدم لياقة أماكن الاحتجاز، وأقسام الشرطة، ومقار الأمن المركزي لوضع المعتقلين والمحتجزين فيها، وأوضحت أنّ القضاء في مصر متورط سياسيا في قضايا المعتقلين السياسيين التي ينظرها، ويحكم فيها بتحريات الأمن الوطني، دون النظر أو الاستماع إلى الأدلة والشهود والمحامين، مع استمرار تعمد سلطات السجون قتل المعتقلين بالبطء عبر إهمال طلباتهم للعلاج